إقليمي

إعداد : عبد الرحمن عادل

صعود الحرب الباردة الجديدة
«التطورات والآفاق»

منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

@CAPITALFORUM1

مقدمة

تعكس التطورات الجارية على المسرح الدولي حالة حرب باردة جديدة في طريقها إلى التصاعد، لها أبعادها الاستراتيجية بعيدة المدى، كما أنّ لها تعبيراتها الواضحة. حرب باردة مختلفة تمامًا عن الحرب الباردة الأولى (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وهي أيضًا على وشك أن تصبح عالمية. إذ يتجه الناتو حاليًّا نحو التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما انضمت اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا إلى ساحة الصراع، وهكذا تُرسم خطوط معركة جديدة يمكن أن تستمر لأجيال.

وعلى النقيض من المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التي استمرت 40 عامًا، التي دارت بين قوتين عظميين معزولتين تمامًا عن بعضهما البعض في مجالين منفصلين، يتميز الصراع الحالي بعلاقات متعددة الأبعاد حيث تتاجر الصين والغرب ويستثمران مع بعضهما البعض. كما اعتمدت دول أوروبا اعتمادًا كبيرًا على الغاز الروسي (إلى ما قبل الحرب الروسية ومحاولات البحث عن بدائل).

أما عن سبب الحرب؛ فنجد أنَّ سياسة الولايات المتحدة تحولت من دمج الصين في النظام الليبرالي الدولي وجعلها جزءًا عاملًا ونشطًا فيه، إلى اعتبارها الخطر الأول والأكبر الذي يهدد استمرارية الهيمنة الأمريكية، ومن ثَمّ عملت على مواجهتها بضراوة. وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا، عملت واشنطن على سحب أوروبا -التي تمتعت بعلاقات اقتصادية جيدة مع الصين- إلى هذه الحرب.

تعمل واشنطن على إنشاء شبكة من التحالفات لتطويق الصين واحتوائها عالميًّا، فضمت اليابان والهند إلى جانب أستراليا في منتدى استراتيجي سُمي بالحوار الأمني الرباعي (Quad)، للعمل في المحيطين الهادي والهندي. كما أسست تحالف في المنطقة نفسها مع المملكة المتحدة وأستراليا عرف باسم (AUKUS). وكذلك قام بايدن بجولتين الاولى في آسيا والأخرى في الشرق الاوسط لمحاولة تكتيل دول المنطقتين خلف الولايات المتحدة في مواجهة الصين.

وفي مواجهة بكين أيضًا وبطريقة تذكرنا بالحرب الباردة القديمة، استجابت إدارة بايدن للمشاركة العسكرية الجديدة للصين في جزر سليمان بإطلاق مبادرة "شركاء في المحيط الأزرق"، حيث قالت واشنطن إنَّ الهدف من ذلك هو تشكيل مجموعة غير رسمية تتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا واليابان ونيوزيلندا تهدف إلى تنشيط العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع دول جزر المحيط الهادئ.

ومن الواضح كذلك أنَّ القوى الغربية الكبرى تعمل الآن على بناء ستار جديد يمتد من ماريوبول في أوكرانيا على البحر الأسود إلى تايبيه عند مضيق تايوان وربما على طول الطريق إلى هونيارا في جزر سليمان في جنوب المحيط الهادئ لتطويق الصين وروسيا وتحجيمهما.

وبدورها أطلقت بكين مؤخرًا مبادرة الأمن العالمي (GSI) لمعارضة الحوار الأمني الرباعي، وهو التجمع الذي نظمته واشنطن بين الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا. إذ قال الرئيس الصيني شي جين بينغ إنَّ مبادرة GSI "ستعارض الاستخدام المتهور للعقوبات الأحادية الجانب"، وكذلك "الهيمنة وسياسة القوة والمواجهة بين الكتلة".

وفي هذا الإطار تناقش هذه الورقة قضية التحول في النظام الدولي وأثره على اشتعال حرب باردة جديدة عالمية، مع التركيز على منطقة الاندو- باسيفيك باعتباره الإقليم الذي يمثل مركز التنافس الدولي الحالي. وذلك بالاعتماد على مقولات النظرية الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية. إذ وَفقًا لهذا المنهج تعمد الدول التي لا تستطيع وحدها حماية أمنها ضد التهديدات الخارجية، على أن تدخل في تحالفات مع قوى دولية كبرى من أجل الاعتماد عليها في توفير تلك الحماية. ومن ناحية أخرى يرى الشق المعروف بالواقعية الهجومية ورائده جون ميرشايمر، أنَّ الدول تسعى للحصول على ما أمكنها من القوة، وإن سنحت لها الظروف فستسعى إلى الهيمنة، إذ إنَّ القوة هي أفضل طريقة تضمن بها الدولة بقاءها، وفي النهاية يتفق الطرفان على أنَّ هدف الدول النهائي هو استمرارية البقاء بالسعي إلى الحفاظ على الوضع الراهن أو بامتلاك القوة[1].

[1] جون ميرشايمر، **الواقعية البنيوية**، في **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة، ديما الخضرا، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 215.

أولًا: ملامح التحول في النظام الدولي

هناك قدر من الاتفاق بين الباحثين في السياسة الدولية على أنَّ النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية وشهد مراحل متعددة من القطبية الثنائية الأمريكية الغربية في مواجهة الاتحاد السوفيتي، ثم انهيار الأخير في عام 1990، وما لحقه من هيمنة أمريكية منفردة على قمة النظام الدولي، يشهد الآن تحولًا تصحبه تحولات كبرى سياسية واستراتيجية في علاقات القوى الرئيسية المتحكمة في حالة الأمن والسلام الدوليين.

يرى البعض أنَّ التطورات الجارية على المسرح الدولي تعكس حالة حرب باردة في طريقها إلى التصاعد، لها أبعادها الاستراتيجية بعيدة المدى، كما أنَّ لها تعبيراتها الواضحة. حرب باردة مختلفة تمامًا عن الحرب الباردة الأولى (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وهي أيضًا على وشك أن تصبح عالمية. إذ يتجه الناتو الآن نحو التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما انضمت اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا إلى ساحة الصراع الجديدة لأول مرة، وهكذا تُرسم خطوط معركة جديدة يمكن أن تستمر لأجيال.

ذلك أنّ الواقع يشهد الآن بأنَّ هناك تحولات لا يمكن إغفالها، إذ تستدعي حالة الصعود الصيني- اقتصاديًّا وعسكريًّا وتكنولوجيًّا- طرح التساؤلات حول تأثير هذا الصعود على توازن القوى مع الولايات المتحدة (القوة القائمة)، ومدى رضاء الصين (القوة الصاعدة) عن القواعد والأطر القائمة في النظام الدولي الراهن، باعتبارهما العوامل الأكثر تأثيرًا على شكل النظام الدولي وتحولاته.

وتأتي تلك التساؤلات في ظل التغيرات الجوهرية التي شهدها النظام الدولي في الأعوام الأخيرة، ومنها تراجع المعسكر الغربي، وتراجع نفوذ الولايات المتحدة وقدرتها على تشكيل الأحداث الدولية أو التعامل مع الأزمات الدولية مثل أزمة وباء كورونا، والتي أثرت كثيرًا في سمعة الولايات المتحدة. وذلك في الوقت الذي صعدت فيه الصين إلى مكانة القوة العظمى في النظام الدولي الرافضة للهيمنة الأمريكية، والساعية إلى توسيع نفوذها من خلال استغلال أزمات النظام الدولي لإظهار تفوق النموذج الصيني ونشر مفاهيم دولية جديدة مثل "مجتمع المصير المشترك"، و"المنفعة المتبادلة"[1].

[1] ريهام باهي، دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **الملف المصري**، العدد100، ديسمبر 2022، ص20.

وفي هذا الإطار تحددت الاستراتيجية الصينية الموجهة لتفاعلاتها في النظام الدولي، فقسمت الصين العالم إلى ثلاث مناطق: دول جوارها في جنوب شرق آسيا (دول المحيط) والدول الكبرى والمتقدمة ثُمّ العالم النامي بتفريعاته المختلفة.

وفي أثناء إدارة هو جينتاو (2003 – 2012) تبنت الصين مبدأ السياسة الخارجية "شاملة الاتجاهات" التي لا تفرق نظريًّا بين المناطق الجغرافية أو البلدان، وترى أنَّ "القوى العظمى هي المفتاح، ومحيط الصين هو الأولوية، والبلدان النامية هي الأساس والمنصات متعددة الأطراف هي المسرح". وتقسيم "المفتاح والأولوية والقاعدة" لا يعني بالضرورة -وَفق منطق صناع القرار في الصين- الأهمية والاستمرارية، ولكنه يعكس ترتيبًا معينًا في سُلم أولويات صناع السياسات.

وإذا كانت العلاقات مع العالم النامي هي الأساس ومحور التركيز طويل الأمد، فماذا عن أولويات الصين الحالية: دول المحيط، والدول الكبرى؟ ففيما يخص دول المحيط، للصين نظرةٌ تاريخية خاصة لهذه المنطقة مفادها أنَّ الصين هي محورها، وأنّها دائمًا ما كانت سيدة آسيا التي يطوف بها كل من حولها. وعليه، يمثل هدف منع سيطرة قوة أجنبية أخرى على آسيا والمحيط الهادئ أحد ثوابت السياسة الصينية. أما عن الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ فترفض الصين صور وممارسات الهيمنة وسياسات القوة كافة، وتسعى في كل حركة إلى مناوئة الهيمنة الأمريكية، وتؤكد على أنَّ الصين قد استخلصت دروس وعبر التاريخ عن مصير القوى الكبرى، وأهمية سلوك طريق التنمية السلمية. ولذلك، فهي لن تسعى أبدًا للهيمنة على غيرها من الدول، وتشدد على أنَّ سوء الفَهم والتحيز المعرفي هما ما قادا من أطلقوا نظرية "التهديد الصيني" نحو صياغتها، وترى على العكس من ذلك أنَّ صعودها فرصة لدول العالم أجمع[1].

وقد شهدت الصين في عصر الرئيس الحالي شي جين بينغ استراتيجية جديدة تحمل تصورًا جديدًا لدور الصين العالمي، عُرفت بـ"دبلوماسية القوى الكبرى" في "العصر الجديد". تعبر هذه الاستراتيجية عن هُوية الصين الجديدة، فهي بجانب كونها دولة نامية، فهي قوة كبرى. والعصر الجديد هو عصر تنافس استراتيجي، كما أنَّ التنافس الدولي أضحى حقيقةً إقليمية وعالمية، وأنَّ عقلية الحرب الباردة بدت في الظهور على سلوك الفاعلين.

وبدورها تدرك الإدارة الأمريكية أنَّ الصين أخطر منافس للولايات المتحدة؛ نظرًا لسعيها نحو تغيير القواعد الليبرالية التي يقوم عليها النظام الدولي، بالإضافة إلى تنامي النفوذ الصيني المتزايد في العديد من الملفات، وقد انعكس ذلك الإدراك على السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث أكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي نُشرت في أكتوبر 2022 على أنَّ تركيز الإدارة الأمريكية

[1] عبدالرحمن عادل، توجهات ومسارات الصعود الصيني: الاقتصاد العالمي وما وراءه، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، **فصلية قضايا ونظرات**، العدد 26، يوليو 2022، ص48. متاح على الرابط: https://cutt.us/rSMB7.

على المدى الطويل سينصب على منافسة الصين. وفي ضوء الإدراك الأمريكي لتلك التطورات التي تعصف بتوازنات القوى داخل النظام الدولي، والساعية لإزاحة الانفراد الأمريكي بقيادة العالم، تسعى الولايات المتحدة الآن إلى استعادة هذا النظام الذي ترسخ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، فضلًا عن استعادة مكانتها الدولية التي تراجعت بشدة بسبب سياسات الرئيس السابق "دونالد ترامب" الأحادية القائمة على إعلاء المصالح الوطنية وَفقًا لمبدأ "أمريكا أولاً"[1].

وفي مواجهة بكين، تتبع الولايات المتحدة استراتيجية تسعى لمحاصرة الصين تجمع بين العقوبات الاقتصادية، وتعزيز قوتها العسكرية وقوتها الناعمة عن طريق دعم النموذج القيمي الأمريكي وجذب المجتمع الدولي إلى القيم الليبرالية الأمريكية مقابل القيم الصينية. كما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز التعاون مع الدول الشريكة في القيم وتوحيد الديمقراطيات في سبيل تحقيق الأمن الجماعي؛ حيث ترى الولايات المتحدة أنّه من خلال الهيمنة الليبرالية الأمريكية يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق السلام والاستقرار.

أ) الحرب الروسية الأوكرانية وحدود التغيير في النظام الدولي:

تأتي الحرب الروسية الأوكرانية في ظل تحولات النظام الدولي الراهنة، لتمثل بدورها معلمًا مهمًا من معالم التغير في نظام ما بعد الحرب البادرة. إذ إنّها تعبر عن رغبة قوة كبرى أخرى -روسيا- في تغيير قواعد النظام الدولي والتحول لنظام دولي متعدد الأقطاب. ومن ثَمّ ترجع أهمية هذه الحرب فيما يخص مستقبل النظام الدولي إلى عدة اعتبارات[2]:

أولًا: أنّها أول حرب برية كبرى في أوروبا يُستخدم فيها هذا العدد من الجنود والصواريخ والآليات العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: ليست حربًا جديدة تمامًا بل يمكن عدها امتدادًا للمواجهات السياسية والعسكرية فى عام ٢٠١٤ التي شملت إجبار الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش الموالى لموسكو على التخلي عن منصبه، وتصاعد التوترات في إقليم الدونباس وإعلان جمهوريتى دونتيسك ولوجانيسك استقلالهما عن أوكرانيا، وضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا بعد أن كانت جزءًا من أوكرانيا منذ عام ١٩٥٤، عقب إعلان قادتها من ذوي الأصل الروسي رغبتهم في ذلك.

---

[1] ريهام باهي، دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي، مصدر سابق، ص21.

[2] علي الدين هلال، تأثيرات الحرب الروسية- الأوكرانية في النظام العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد228، أبريل 2022، ص74.

ثالثًا: أنّها حرب تختلط فيها قضايا الحدود والهوية والتاريخ، ما يدخلها في نمط الصراعات الاجتماعية الممتدة، التي تعد من أكثر أنواع الصراعات التباسًا وصعوبة على الحل.

رابعًا: أنّها حرب ساحتها الجغرافية هي الأراضي الأوكرانية، ولكن حدودها السياسية والاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير، فهي في الجوهر مواجهة بين روسيا من ناحية والغرب ممثلًا في الاتحاد الأوروبي، وحلف الأطلنطي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

أما عن أثر هذه الحرب – التي لم تنتهي بعد وتحسم نتيجتها- على النظام الدولي، فإنّه يتعين التمييز بين آثارها قصيرة المدى والأخرى طويلة المدى؛ ففي المدى القصير، يصعب تصور أن تحدث الحرب أثرًا ملموسًا في هيكل النظام الدولي؛ فهي لا تعد مقياسًا لموازين القوة العسكرية، لأنَّ روسيا تخوضها ضد دولة أضعف بكثير، أي في ظل اختلال شديد في ميزان القوى، ولهذا كانت نتيجتها العسكرية محسومة سلفًا –لولا تدخل الغرب بالدعم لاستنزاف روسيا- برغم الصعوبات الكبيرة التي فاجئت موسكو، كما أنَّ القوة العسكرية صارت واحدة فقط من مكونات القوة الشاملة للدولة في هذا العصر.

ولا يكفي شن حرب محسومة نتائجها العسكرية سلفًا لقطع خطوة باتجاه هدف روسيا في تغيير منظومة الأمن الأوروبي، إذ يمكن أن تجعلها هذه الحرب أكثر شعورًا بالأمن من ذي قبل، ولكنها ربما لا تحدث تغييرًا في تلك المنظومة إلا إذا قبلت الدول الأوروبية أهم مطالب روسيا التي تعني في الاعتراف لها بمجال حيوي في شرق أوروبا. وإذا انتهت الحرب دون تحقيق ما تسعى إليه روسيا، وهو انتزاع قبول الغرب بمطالبها، فهذا يعني أنَّها لم تفتح الباب أمام تغيير في هيكل النظام الدولي[1].

وبالرغم من أهمية القارة الأوروبية بالنسبة للولايات المتحدة، فإنّ الملاحظ أنَّ الولايات المتحدة لم تتجه للانخراط بقوة في الحرب، وأعلنت عدم إرسال قوات أمريكية للقتال إلى جانب القوات الأوكرانية ضد الهجمات العسكرية الروسية، بل سُحِبت القوات العسكرية الأمريكية التي كان يعمل أفرادها في كييف كمستشارين ومراقبين عسكريين، لأسباب من بينها أنَّ العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا لا تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي؛ وعدم وجود مصالح استراتيجية حيوية أمريكية بأوكرانيا، فضلًا عن رغبة واشنطن في عدم تحمل تكاليف المواجهة العسكرية مع روسيا في ظل انخفاض الأهمية الاستراتيجية للصراع[2].

---

[1] وحيد عبدالمجيد، النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية- الأوكرانية، مركز المعلومات واتخاذ القرار، **مجلة آفاق استراتيجية**، العدد5، مارس 2022، ص62.

[2] عبدالمجيد أبو العلا، ردع الصين: التحالفات الأمريكية الجديدة في عهد إدار بايدن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **كراسات استراتيجية**، العدد 335، المجلد 31، أبريل 2022، ص13.

لذلك حرصت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف يمكن القول إنه يعبر عن الإدراك للمصالح والأولويات الأمريكية، والحرص على تحميل الحلفاء الأوروبيين التكاليف الدفاعية، وتجنب التورط عسكريًّا في الدفاع عنهم ما لم تحتم ذلك ضرورة استراتيجية، فضلًا عما تمثله الحرب من فرصة استراتيجية لتحفيز المزيد من تقاسم الأعباء بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين، وزيادة الاستثمار الأوروبي الدفاعي. وهكذا يتضح أنَّ واشنطن تعطي الأولوية في المنافسة والتركيز الاستراتيجي للصين، باعتبارها التهديد الاستراتيجي للمكانة الأمريكية في النظام الدولي.

ب) تصاعد حدة التنافس بين واشنطن وبكين:

شهد التنافس الصيني- الأمريكي تصاعدًا ملحوظًا منذ تحويل الولايات المتحدة تركيزها الاستراتيجي على منطقة آسيا في فترة حكم الرئيس أوباما، وقد أكد انتهاج ترامب الاستراتيجية نفسها ثُمّ بايدن أخيرًا، على أنَّ هذا التوجه مؤسساتي مجمع عليه بين قطبي العملية السياسية في أمريكا -الديمقراطيين والجمهوريين- حيث يركز الجمهوريون على التهديدات الجيوستراتيجية الاقتصادية المرتبطة بالصين، ويولي الديمقراطيين الأبعاد القيمية اهتمامًا متزايدًا في عملية التنافس.

من أبرز مؤشرات تصاعد حدة التوتر الدولي، التصعيد الأمريكي- الصيني حول تايوان، إذ تصاعدت التوترات الدبلوماسية والأمنية بين الجانبين عقب زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إلى تايوان في أغسطس 2022، وهو ما دفع الصين للرد على الزيارة بإجراء مناورات عسكرية في المجال الجوي التايواني، وهو ما يُعد تهديدًا أمنيًّا يتزامن مع استمرار الأزمة الأوكرانية. وعلى الصعيد الاقتصادي، تصاعدت التوترات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على خلفية فرض الإدارة الأمريكية ضوابط تصدير شاملة على تكنولوجيا تصنيع أشباه الموصلات الأمريكية، والتي تمثل انتكاسة كبيرة لخطط الصين التكنولوجية والعسكرية. وكذلك ضغطت الولايات المتحدة على الدول الأوروبية لعدم استيراد تكنولوجيا الجيل الخامس الصينية والعمل على تطوير بدائل غربية.

في هذا الإطار من التنافس المتصاعد، يشهد العالم عملية إعادة ترتيب للأوضاع الأمنية والتحالفات العسكرية، تُغير بدورها الترتيبات الأمنية على مستوى الأقاليم، وهو ما نتناوله بشيء من التفصيل فيما يلي.

ثانيًا: التحالفات والترتيبات الأمنية الإقليمية الجديدة

في الإطار السابق توضيحه من تعامل الولايات المتحدة مع الصين الآن باعتبارها المنافس الأكبر ومصدر التهديد الأهم لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. بدأت واشنطن في تبني سياسة جديدة تجاه بكين سماها الرئيس الأسبق أوباما "التوجه نحو آسيا"، وسماها الرئيس السابق ترامب "عودة التنافس بين القوى الكبرى". ويتبنى الرئيس الحالي بايدن النهج نفسه مع الاستعانة بشكل أكبر بالحلفاء في تنفيذه، أي أنَّ هناك توافقًا داخل المؤسسة الأمريكية بحزبيها الديمقراطي والجمهوري على أنَّ الصين أصبحت تمثل المنافس الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة، وأنّه من الضروري وقف هذا الصعود الصيني[1].

أ) الترتيبات الأمنية الأمريكية الجديدة لمواجهة الصين:

بدأت الخطوط العريضة لاستراتيجية إدارة الرئيس الأمريكي جون بايدن في المحيطين الهندي والهادئ في الظهورعقب توليه السلطة مباشرة. إذ أعطى بايدن الأولوية لإصلاح علاقات التحالف الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وجمع حلفاء الولايات المتحدة معًا في نهج موحد؛ فالولايات المتحدة تسعي إلى بناء المزيد من التحالفات الإقليمية الصغيرة (الرباعية أو الثلاثية) - مثل Quad وAUKUS - لموازنة القوة العسكرية للصين ودعم "النظام الدولي الحالي"، واستئناف المفاوضات لنزع السلاح النووي لكوريا الشمالية.

أما فيما يخص للتحالف الثلاثي أوكوس؛ فهو ثمرة مفاوضات سرية بدأت في مارس 2021 وتطورت في قمة مجموعة السبعة في يونيو من العام نفسه بين الدول الأنجلوساكسونية الثلاث: بريطانيا وأستراليا والولايات المتحدة. وبموجب تحالف "أوكوس" الجديد، ستحصل أستراليا على أسطولها الأول من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، مما سيجعل أستراليا الدولة السابعة التي تشغل غواصات تعمل بالطاقة النووية بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والهند والصين. والدول الثلاث منفصلة جغرافيًّا، ولكن تربطها علاقات تاريخية عميقة، إذ ترى إدارة بايدن أنَّ بريطانيا وأستراليا هما "أقدم حلفاء أمريكا"، كما أنَّ هذه الدول جزء من تحالف "العيون الخمس"* Five Eyes، التي تضم أيضًا كندا ونيوزلندا، والتي تمتد إلى ثمانين عامًا من التعاون الاستخباري[2].

---

[1] محمد كمال، الصين والولايات المتحدة..الحدود الفارقة بين التنافس والتعاون، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 231، يناير 2023، ص91.

*هو ترتيب لتشارك المعلومات الاستخبارية بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واستراليا ونيوزلندا.

[2] أحمد دياب، تحالف "أوكوس": الحسابات والتداعيات الجيواستراتيجية، **مركز الإمارات للسياسات**، 25 سبتمبر 2021، تاريخ الاطلاع: 5 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/SZQUG.

ويأتي الحوار الأمني الرباعي (كواد) في الإطار نفسه وهو منتدى استراتيجي يضم الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان للعمل من أجل منطقة حرة ومنفتحة في المحيطين الهندي والهادى، وتأمين الطرق البحرية الاستراتيجية في المحيطين ضد أي تهديد عسكري أو سياسي، وتأمين نظام عالمي قائم على احترام القواعد وحرية الملاحة والتجارة، وتبادل الآراء حول القضايا العالمية المعاصرة، مثل التقنيات الحرجة والناشئة والاتصالات والبنية التحتية، والأمن السيبراني والأمن البحري والمساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث وتغير المناخ والأوبئة والتعليم. كما يعمل على تقديم تمويل بديل للتمويل الصيني لدول الإندو-باسيفيك. وينظر إلى (كواد) على أنَّه تجمع استراتيجي للحد من الهيمنة الصينية بالأساس. وقد تأسس (كواد) عام 2007 تنفيذًا لفكرة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، فيما ترجع أصول الفكرة إلى التعاون البحري الذي بدأ عام 2004 بين تلك الدول عقب كارثة تسونامي[1].

كما قامت الولايات المتحدة بمبادرات أخرى من شأنها تقويض الصين، فأعلنت في قمة مجموعة الدول السبع الصناعية في يونيو 2021 عن إطلاق برنامج استثماري ضخم تحت اسم "إعادة بناء عالم أفضلB3W"، وتطوير البنى التحتية في الدول النامية عبر "بنك البنية التحتية" الذي سيعمل على دعم المشروعات الكبرى في الدول النامية كبديل لمبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام 2013. وتهدف الخطة إلى تقديم بديل ديمقراطي لنفوذ الصين المتنامي على الصعيد الاقتصادي، كما تتضمن شقًا بيئيًا لتحفيز النمو الاقتصادي الصديق للبيئة عبر تحفيز الاستثمارات في موارد الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة[2].

وهكذا تلعب التحالفات الوثيقة التي تبرمها إدارة بايدن مع قوى تشارك الولايات المتحدة الكثير من قيمها وأهدافها وتخوفاتها، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، دورًا مهمًا في التأثير الأمريكي عالميًا ضد مناوئيها ومنافسيها لا سيما الصين روسيا. إذ عبر تلك التحالفات الدولية تستقطب واشنطن الكثير من الموارد السياسية والمعنوية والعسكرية، فضلاً عن بريطانيا الحليف الأوثق والتي تقوم بأدوار عدة بالتنسيق الكامل مع واشنطن لمحاصرة تطلعات الدول المنافسة لهما. وتمتد التحالفات الأمريكية العالمية، التاريخي منها والجديد الصاعد كذلك، إلى كل من اليابان والهند وأستراليا وكوريا الجنوبية والمكسيك وكندا. كما أنَّ النفوذ الأمريكي مشهود ومقدر في العديد من المنظمات الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

---

[1] علياء عبدالرحمن السيد، تعزيز المواجهة: قمة كواد واستراتيجيات تقويض الصعود الصيني، المركز العربي للبحوث والدراسات، **آفاق استراتيجية**، العدد77، أكتوبر 2021، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/41943.

[2] عبدالمجيد أبو العلا، ردع الصين: التحالفات الأمريكية الجديدة في عهد إدار بايدن، مصدر سابق، ص27.

ب) الترتيبات الأمنية الصينية لمواجهة الولايات المتحدة:

أعلنت الصين وروسيا في قمة ثنائية انعقدت في 4 فبراير 2022 توجهًا استراتيجيًّا يستهدفان فيه تغيير النظام الدولي القائم. إذ أعلنت الدولتان مولد شراكة استراتيجية عميقة، هدفها تحقيق التوازن مع ما وصفته بكين وموسكو بالتأثير "الخبيث" للولايات المتحدة في العالم. وجاء هذا الإعلان وسط مشهد انطلاق الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين، الذي استضاف فيه الرئيس الصيني شي جين بينج نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في لقاء هو الأول الذي يجمع بينهما وجهًا لوجه، منذ بداية وباء كوفيد-19[1].

يمثل إعلان الشراكة الصينية- الروسية بداية "حقبة جديدة" في العلاقات الدولية، حسبما ورد في البيان المشترك الصادر عن قمة شي - بوتين. إذ أكد هذا البيان على تجديد دعم الصين للمطالب الأمنية الروسية، من أجل حل الأزمة الأوكرانية المتصاعدة في الشهور الأخيرة، مشددًا على انضمام بكين إلى موسكو في معارضة توسع الناتو مستقبلًا (يذكر أنَّ القمة كانت قبل الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا). ورغم أنَّ البيان المذكور لم يشر صراحة إلى أوكرانيا، لكنه اتهم حلف شمال الأطلنطي (الناتو) بتبني أيديولوجية الحرب الباردة، وطالب بوضع حد للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وبالتمسك بمبدأ "أمن واحد لا يتجزأ"، والذي يستند إليه الكرملين ليطالب بانسحاب حلف الناتو من محيط روسيا[2].

والشاهد أنَّ روسيا والصين تناديان بنظام دولي جديد ينهي الانفراد الأمريكي، ويمنحهما مساحة تأثير ونفوذ في القضايا الدولية، ويجسد رؤاهما في نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على المنافسة السلمية بين الجميع لا سيما الكبار دون تفرقة، ولا تُفرض فيه صيغة معينة للحكم كما تسعى إلى ذلك بكل قوة الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون تحت شعار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وَفقًا للمدركات الغربية وحدها، ويؤدي إلى الحد من هيمنة الدولار على المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية، وتتعدد فيه مراكز القرار والمجموعات الدولية المختلفة.

ومن ناحية أخرى تقوم الصين بعملية تحديث واسعة ومستمرة لقواتها العسكرية منذ سنوات عديدة دون الخضوع لأي قيود تفرضها اتفاقيات نزع السلاح وخفض الترسانات النووية والصاروخية الموقعة بين موسكو وواشنطن. ففي يوليو 2021 كشفت صور الأقمار الصناعية عن بناء صوامع جديدة غربي الصين، ومنها يمكن إطلاق صواريخ نووية عابرة للقارات، وقامت الصين بإنشائها في سرية تامة وبعيدًا عن أي رقابة أو شفافية دولية. ورصد مكتب الاستخبارات البحرية الأمريكية امتلاك الصين 28

---

[1] أحمد قنديل، **هل هي "شراكة بلا حدود" في مواجهة الولايات المتحدة**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 9 فبراير 2022، متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17394.aspx.

[2] المصدر السابق.

غواصة نووية و163 غواصة تعمل بالديزل بنهاية عام 2020. وبين عامي 2015 و2019 بنت الصين 132 سفينة حربية، وهو معدل مرتفع يكشف عن اندفاعها لتدعيم أساطيلها الحربية[1].

كما أنَّه خلال السنوات الأخيرة، اتجهت روسيا والصين إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما وتكثيف تدريباتهما العسكرية المشتركة في منطقة شرق آسيا، وكانت أول حالة من هذا القبيل في يونيو 2016، عندما دخلت سفن البحرية الروسية والصينية في وقت واحد المناطق المتاخمة لجزر سينكاكو. وفي يوليو 2019 وديسمبر 2020، أعلنت الصين وروسيا رسميًّا أنَّ قاذفاتهما الاستراتيجية قامت بـ "رحلات جوية مشتركة" من بحر اليابان إلى بحر الصين الشرقي. وفي الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر 2021، أجرت روسيا والصين مناورات بحرية مشتركة في بحر اليابان، حيث أبحرت 10 سفن روسية وصينية مسافة تزيد عن 1.7 ألف ميل بحري عبر مضيق تسوغارو بين هونشو وهوكايدو جنوب الساحل الياباني على المحيط الهادئ عبر مضيق أوسومي بين الطرف الجنوبي لكيوشو وجزيرة تانيغاشيما المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، حيث توجد منشآت الإطلاق الفضائية اليابانية. وتُفاقم هذه المناورات المشتركة من مخاوف طوكيو وتزيد من توتر العلاقات الروسية-اليابانية المتأزمة أصلاً بسبب خلافات البلدين القديمة حول السيادة على جزر الكوريل، لا سيما بعد إجراء روسيا مؤخرًا تحسينات على أسطولها في المحيط الهادئ وإنشاء منشآت ساحلية جديدة والإعلان عن عزمها على نشر المزيد من الغواصات التقليدية والنووية في المنطقة كرد على اتفاقية "أوكوس"[2].

وفي إطار إدراك الصين لمحاولات الولايات المتحدة التضييق عليها عبر إستراتيجية السيطرة على المداخل والممرات المائية، الأمر الذي جعل الصين تسعى إلى اعتماد استراتيجية قائمة على السعي للتواجد في سلسلة من الموانئ في المحيط الهندي خاصة في دول مثل كمبوديا، لاوس وتايلاند ضمن استراتيجية تُعرف باسم "اللآلئ الصينية" أو استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لحماية خطوط التجارة الصينية.

وقامت الصين في إطار هذه الاستراتيجية عام 2017 بافتتاح قاعدة عسكرية لها في جيبوتي، وهي أول قاعدة عسكرية خارج حدودها، فضلًا عن الاستحواذ على ميناء "هامبانتوتا" في سيريلانكا، وكذا عقدت اتفاقية عسكرية دفاعية مع جزر سليمان، كما

[1] أحمد دياب، تحالف "جاكوس" اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة: مُحفزاته وتحدياته، **مركز الإمارات للسياسات**، 2 فبراير 2022، تاريخ الاطلاع: 1 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/a8JjJ.

[2] المصدر السابق.

تعتمد استراتيجية الصين هذه في تأمين ساحلها الشرقي على بناء عدة جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي، وبناء دفاعات عليها كمراكز متقدمة للدفاع عن الساحل الحيوي[1].

أثمرت هذه الجهود تدريجيًّا في تحول الصين إلى أكبر قوة بحرية في آسيا بتوفرها على ثلاثة أساطيل، وهي: أساطيل البحر الشمالي والبحر الجنوبي والبحر الشرقي وتمتلك أكبر أسطول غواصات في آسيا منها عشرة تعمل بالطاقة النووية، وشملت عمليات التطوير أسلحة أخرى مثل الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ المضادة للسفن والغواصات ونظم الاستطلاع البحرى، كما طورت طائرات خاصة بها، بينما أوضح التقرير الصادر في عام ٢٠٢٢ عن موقع (جلوبال فاير باور Global Fire Power)، تصدر بكين لأول مرة لقائمة أكبر الأساطيل البحرية العالمية من حيث مجموع القطع العسكرية البحرية المتنوعة متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وكذا تخطط الصين لتنمية سلاح مشاة البحرية ورفع تعداده بنسبة ٤٠٠% من ٢٠ ألفًا إلى أكثر من ١٠٠ ألف جندى، وستدمج الوحدات البرمائية لجيش التحرير الشعبي في سلاح كبير، ونهضت مشاة بحرية جيش التحرير الشعبى الصيني، الأمر الذي يمثل تحولا كبيرًا فى التخطيط الاستراتيجي الصيني نحو قوة يمكنها حماية طرق التجارة البحرية الشريانية، وفرض تلك التراكمات مصالحها الخارجية المتزايدة، لدرجة وصف مجلة "ناشيونال إنترست" الأمريكية القوة البحرية الصينية بـ"الوحش البحري" نظرًا لكثرة مشروعاتها المستمرة في إنتاج قطع بحرية أكثر تطورًا وبأعداد ضخمة، جاعلة من الأسطول الصيني الأضخم على مستوى العالم[3].

تؤدي هذه السياسات المتبعة من الطرفين إلى إطلاق حالة من سباق التسلح في إقليمى جنوب وشمال شرق آسيا ومنطقة الإندو-باسيفيك، تزيد من حدة التوتر بين الدول المتنافسة وترفع من درجة الاستقطاب الدولي وتؤثر بالضرورة في ترتيبات أمن الإقليم، وهو ما نبينه بشيء من التفصيل فيما يلي.

---

[1] شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها من خلال استراتيجية عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 1، يناير 2021، ص545.

[2] عبدالقادر دندن، استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو- باسيفيك، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 231، يناير 2023، ص71.

[3] المصدر السابق، ص71.

ثالثًا: سباق التسلح في منطقة الاندو- باسيفيك

يقوم التوازن الإستراتيجي في منطقة آسيا- الباسيفيك على ركائز مهمة تم الحفاظ عليها وتثبيت دعائمها منذ الحرب العالمية الثانية وحتى فترة قريبة قبل احتدام التنافس الامريكي- الصيني هناك، خاصة فيما يتعلق بالأطر الحاكمة لتوازن القوة بين بين الصين واليابان وعلاقات الصين وتايوان والتوازن القائم بين الصين والهند، وكذلك التوازن بين روسيا واليابان بالإضافة إلى التوازن بين الكوريتين. إلا أنَّه خلال السنوات الأخيرة شهد التوازن الإستراتيجي في منطقة آسيا - الباسيفيك تغيرات مهمة خاصة منذ إعلان الولايات المتحدة، من خلال استراتيجيتها للأمن القومي عام ٢٠١١ أنَّها بصدد نقل ثقلها الإستراتيجي والعسكري لهذه المنطقة، وأنّها ستعمل على التخفيف التدريجي لوجودها العسكري في مناطق أخرى من العالم وعلى رأسها الشرق الأوسط.

وهكذا اتجهت الولايات المتحدة إلى تحدي الصين، والعمل على تغيير توازنات القوى في المنطقة وتشجيع دول المنطقة المتحالفة مع الولايات المتحدة على تغيير استراتيجيتها تجاه الصين، وإظهار المزيد من التحدي لها. قامت الولايات المتحدة بذلك من خلال عدة وسائل[1]:

1- تشجيع سباق التسلح بشكل غير مباشر فى هذه المنطقة من خلال إمداد بعض الدول بقدرات تسليحية نوعية (صفقة الغواصات النووية لأستراليا) والعمل على زيادة القدرات العسكرية لليابان من خلال إضافة ٢٠ مقاتلة من طراز الشبح في السنوات الخمس المقبلة.

2- تقوية الارتباط الإستراتيجى بين الهند واليابان من خلال تحالف (كواد) بحسبانهما القوتين الإقليميتين القادرتين على مواجهة الصين في هذه المنطقة.

3- تشجيع الهند على أن تكون القوة الإقليمية الأكثر ندية للصين، بحسبان ثقلها البشري والجغرافي والجيواستراتيجي والاقتصادي خاصة أنّ رئيس الوزراء الهندي الحالي مودي تبنى خُطة مالية لرفع التعريفات الجمركية على الواردات لحماية الصناعة التحويلية في الهند من التهديد الصيني.

4- اعتراض التحركات البحرية لبكين في بحري الصين الشرقي والجنوبي، وتشجيع الدول المطلة على البحرين الإستراتيجيين على اتخاذ مواقف متشددة إزاء التحركات الصينية.

[1] أكرم حسام فرحات، انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد229، يوليو 2022، ص28.

5- زيادة مستويات الحضور العسكري الأمريكي والأوروبي، خاصة البريطاني في منطقة الباسيفيك، سواء من خلال المناورات العسكرية المتكررة مع الدول المجاورة للصين أم من خلال تكثيف التعاون العسكري مع هذه البلدان، ورفعة المستويات أعلى من السابق.

6- مراقبة مستويات التقارب الإستراتيجي بين الصين وروسيا خاصة في بعده العسكري (المناورات المشتركة بين البلدين والتعاون العسكري المتصاعد)، ومحاولة إظهار أنَّ هذا التعاون سيقوض قواعد الاستقرار الإقليمي في منطقة آسيا- الباسيفيك بل إنَّ الولايات المتحدة قد عملت خلال إدارة ترامب على جر روسيا للمشاركة في حملة الضغوط على الصين، لكنها رفضت هذا الأمر.

7- زيادة مستويات الحضور الاقتصادي الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك في محاولة لتغيير شكل الخريطة الاقتصادية الخارجية لبعض البلدان التي تركز عليها الصين من المنظور الاقتصادي (إندونيسيا والفلبين وسنغافورة وماليزيا وغيرها)، لحرمان بكين من الميزة التنافسية التي تقدمها لهذه الدول والتي تتخذها الصين كمدخلات لربط اقتصادات هذه الدول باقتصادها وزيادة مستوى الاعتماد المتبادل وتقوية الأطر المؤسسية في هذه المنطقة (تجمع "آسيان" وغيره) التي تحظى فيها الصين بوضعية الدولة القائد.

ولعل آثار الإستراتيجية الأمريكية قد ظهرت في توجه اليابان الجديد لتغيير عقيدتها العسكرية المسالمة والتي استمرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن. فقد أعلنت اليابان عن سياسة دفاعية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية تتضمن تخصيص 320 مليار دولار لتقوية قدراتها العسكرية، والتزود بصواريخ قادرة على ضرب الصين. وأقرت الحكومة اليابانية تعديلات قانونية هي الأكبر من نوعها على إستراتيجية الدفاع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945، وتصف وثيقة السياسة الدفاعية الجديدة الجارة الصين بالتحدي الإستراتيجي غير المسبوق، كما تصف الوثيقة روسيا بمصدر قلق للأمن القومي الياباني[1].

كما تنص التعديلات على مضاعفة ميزانية الدفاع خلال السنوات الخمس المقبلة لتشكل 2% من الناتج الإجمالي المحلي، متجاوزة بذلك نسبة 1% وهو سقف الإنفاق الدفاعي الذي اعتمدته اليابان منذ العام 1976. وضمن الإستراتيجية الدفاعية الجديدة

[1] أحمد عليبة، **الإمبراطور يستيقظ..صعود اليابان كقوة عسكرية عالمية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 25 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/ERlaR.

لليابان، جرى تخصيص مبلغ 5.6 مليارات دولار لبرنامج مشترك مع بريطانيا وإيطاليا مدته 5 سنوات من أجل تطوير طائرة مقاتلة نفاثة جديدة. وهي المرة الأولى التي تتعاون فيها اليابان مع دول أخرى غير الولايات المتحدة في مشروع رئيسي للمعدات الدفاعية[1].

وترى وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الياباني أنَّ الصين تطرح تحديًّا إستراتيجيًّا للبلاد هو الأكبر، مضيفة أنَّ بكين لم تستبعد استخدام القوة العسكرية لإحكام السيطرة على جزيرة تايوان التي تتمتع بالحكم الذاتي. وبشأن كوريا الشمالية، تشير إستراتيجية الأمن القومي إلى "الأعمال العسكرية لبيونغ يانغ تشكل "تهديدًا خطيرًا ووشيكًا لليابان اليوم أكثر من أي وقت مضى"، في إشارة إلى التجارب الصاروخية المتكررة التي تقوم بها جارة اليابان.

وفي الإطار ذاته وقعت المملكة المتحدة واليابان اتفاقية دفاعية هي الأولى والأهم من نوعها منذ أكثر من قرن، ذلك أنَّ آخر اتفاقية دفاعية وُقِّعَت بين البلدين يعود تاريخها لسنة 1902. ووُقِعَتْ الاتفاقية خلال زيارة رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا إلى لندن والتقى خلالها نظيره البريطاني ريشي سوناك. والاتفاقية هي الأولى من نوعها التي توقعها اليابان مع بلد أوروبي، وتسمح بوجود جنود بريطانيين على الأراضي اليابانية، وكذلك الدفاع المشترك في حال تعرض أي من البلدين لأي هجوم، وهي شبيهة بتلك الموقعة مع الولايات المتحدة وكذلك أستراليا[2].

وعلى صعيد آخر يبرز التهديد النووي من قبل كوريا الشمالية في المنطقة كأحد أهم عوامل إعادة دول المنطقة ترتيب أوضاعها الأمنية. فلعل أكثر ما يثير القلق في منطقة شمال شرق آسيا أنَّ القبول الإقليمي لكوريا الشمالية، بوصفها قوة نووية دائمة، يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بنظرية "أحجار الدومينو" في المنطقة، حيث تشعر دولة بعد أخرى بأنَّها مضطرة لامتلاك رادعها الذّري الخاص بها. وإذا فشلت مفاوضات نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية، فستتزايد الأصوات المؤيدة لنووي كوريا الجنوبية، ثم اليابان وحتى في تايوان. إذ تجادل بعض الأصوات في اليمين الكوري الجنوبي بأنَّ البلاد بحاجة إلى رادع نووي مستقل خاص بها. والسائد على نطاق واسع أنَّ اليابان لديها القدرة على تسليح نفسها بأسلحة نووية في غضون أشهر إذا كانت الظروف السياسية تملي عليها مثل هذه الخطوة[3].

---

[1] **اليابان تكشف عن إستراتيجية دفاعية "غير مسبوقة" وكوريا الجنوبية تحتج على أحد بنودها**، الجزيرة، 16 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/rRPR8.

[2] أيوب الريمي، **اتفاق عسكري تاريخي ورسالة للصين وروسيا.. ماذا ستستفيد بريطانيا واليابان من الاتفاقية الدفاعية بينهما**، الجزيرة، 12 يناير 2023، تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/mXMEY .

[3] أحمد دياب، تحالف "جاكوس" اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة: مُحفزاته وتحدياته، مصدر سابق.

وهكذا يتضح أنَّ منطقة الاندو- باسيفيك تشهد توترًا متصاعدًا ونوعًا من سباق تسلح وتغير العقائد العسكرية والنزوع نحو عسكرة المنطقة، وذلك في خضم استقطاب حاد وصراع أمريكي- صيني متصاعد.

الخاتمة

من الواضح أنَّ الضعف الذي أصاب القوة الأمريكية المطلقة والنسبية على حد سواء، منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، على خلفية تورط واشنطن في حروب مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، علاوة على ترهل أداء حلف الناتو وتحفظ بل ورفض بعض أعضائه الانخراط في مغامرات أمريكية خارج نطاق مجال عمله في القارة الأوروبية، فإنَّ هناك ميلًا أمريكيًّا متزايدًا لتشكيل تحالفات إقليمية (رباعية أو ثلاثية) مكونة من دول متقاربة التفكير والميول في حالات الضرورة وفي قضايا محددة، في إطار عقد من التحالفات الصغيرة وخفيفة الحركة وسريعة الاستجابة في مواجهة التحديات التي تفرضها الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية في أوراسيا. وتلعب الولايات المتحدة في هذا التحالفات الصغيرة دور الخيط الناظم لحبات هذا العقد، والفاعل المهيمن على مجال نشاطه ومسار تحركاته ونوعية أهدافه وحدود اختصاصاته.

وفي هذا السياق أيضًا يبزغ ترتيب جديد مكون من اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في منطقة شمال شرق آسيا، وذلك رغم وجود بعض القيود والمخاطر التي قد تؤجل تشكيل هذا التحالف لفترة من الوقت؛ فتعميق التعاون والتحالف بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية هو آلية رئيسة حاسمة لاستراتيجية بايدن لاحتواء التهديدات والتحركات الصينية والروسية في منطقة شرق آسيا. ومن المحتمل أيضًا –وَفقًا لبعض التنبؤات- أن يتبلور خلال الفترة المقبلة تحالف آخر في غرب آسيا يضم كلًا من الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل وأذربيجان، وتقريبًا انطلاقًا من المحركات والأهداف نفسها التي تتمثل في احتواء التهديدات الروسية والصينية، وخلط أوراق تحركاتهما وسياساتهما في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

وهى كلها أمارات على حرب باردة جديدة تتصاعد مؤشراتها وتخيم ظلالها على النظام العالمي، تحمل معها حالة استقطاب جديدة وتحشيد عسكري وإعادة ترتيب الأولويات الأمنية والإستراتيجيات العسكرية.

المراجع

1- أكرم حسام فرحات، انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد229، يوليو 2022.

2- أحمد دياب، تحالف "أوكوس": الحسابات والتداعيات الجيواستراتيجية، **مركز الإمارات للسياسات**، 25 سبتمبر 2021، تاريخ الاطلاع: 5 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/SZQUG.

3- أحمد عليبة، الإمبراطور يستيقظ..صعود اليابان كقوة عسكرية عالمية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 25 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/ERlaR.

4- أحمد قنديل، هل هى "شراكة بلا حدود" في مواجهة الولايات المتحدة، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 9 فبراير 2022، متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17394.aspx.

5- أيوب الريمي، اتفاق عسكري تاريخي ورسالة للصين وروسيا.. ماذا ستستفيد بريطانيا واليابان من الاتفاقية الدفاعية بينهما، **الجزيرة**، 12 يناير 2023، تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2023، متاح على الرابط: https://cutt.us/mXMEY.

6- ريهام باهي، دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **الملف المصري**، العدد100، ديسمبر 2022.

7- شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها من خلال استراتيجية عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 1، يناير 2021.

8- عبدالرحمن عادل، توجهات ومسارات الصعود الصيني: الاقتصاد العالمي وما وراءه، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، **فصلية قضايا ونظرات**، العدد 26، يوليو 2022، ص48. متاح على الرابط: https://cutt.us/rSMB7.

9- عبدالقادر دندن، استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو- باسيفيك، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 231، يناير 2023.

10- عبدالمجيد أبو العلا، ردع الصين: التحالفات الأمريكية الجديدة في عهد إدار بايدن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **كراسات استراتيجية**، العدد 335، المجلد 31، أبريل 2022.

11- علي الدين هلال، تأثيرات الحرب الروسية- الأوكرانية في النظام العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد228، أبريل2022.

12- علياء عبدالرحمن السيد، تعزيز المواجهة: قمة كواد واستراتيجيات تقويض الصعود الصيني، المركز العربي للبحوث والدراسات، **آفاق استراتيجية**، العدد77، أكتوبر 2021، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/41943.

13- محمد كمال، الصين والولايات المتحدة..الحدود الفارقة بين التنافس والتعاون، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 231، يناير 2023.

14- وحيد عبدالمجيد، النظام العالمي في ضوء الحرب الروسية- الأوكرانية، مركز المعلومات واتخاذ القرار، **مجلة آفاق استراتيجية**، العدد5، مارس 2022.